مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية

رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لأراء عينة من الأساتذة الجامعيين

# A strategic vision to consolidate the universities' project for sustainable development

A socio-analytical study of the opinions of a sample of university professors

 $^{1}$ د. محمد الهادي قاسي

elhadi2795@yahoo.fr (الجزائر)، البويرة البويرة البويرة أولحاج البويرة  $^1$ 

تاريخ الاستلام: 2023/01/10 تاريخ القبول: 2023/02/20 تاريخ النشر: 2023/03/05

### ملخص:

نود من خلال هذه الدراسة التأكيد على ضرورة التحول البنيوي الوظيفي لأدوار الجامعة العصرية والتخلي عن الوظيفة التقليدية الممتثلة في التعليم والتكوين واعداد خريجي الجامعات لسوق العمل، وبل تداعيات العصر ومتطلبات المجتمع واحداثيات العصر تلح على تحول مؤسسات التعليم العالي بكل اصنافها واهتماماتها العلمية والتخصصية الى جامعات منتجة تشاركية في التنمية المستدامة. وأن الاتجاه العالمي لرسالة الجامعة يتطلب أن تكون الرؤية موحدة لبلوغ الأهداف ويتم ذلك بمشاركة كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية في المجتمع في صياغة فلسفة التعليم الجامعي لأفراد المجتمع والمحيط وحثهم على توظيف إمكانيات البيئة المحلية ومؤسساتها لتحقيق أهداف التعليم العالي وتعزير جسور الثقة مع المؤسسات الانتاجية والصناعية والخدماتية لبلورة تصورات جديدة تخدم مصالح الجامعة من جهة والمؤسسات التنموية الاقتصادية من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: الجامعة المنتجة، النشاطات العلمية والبحثية، التنمية المستدامة.

#### Abstract:

Through this study, we would like to emphasize on the need of structural and functional transformation of the roles the modern university and the abandonment of the traditional compliant function in education and training and the preparation of university graduates for the labor market. the repercussions of and even the times and the requirements ofthe society and the coordinates ofthe era insist on the transformation of higher education institutions of all kinds and scientific and specialized interests into productive universities participatory in sustainable development and that the global direction of the university's mission requires that the vision must be unified to achieve the goals, and this is done with the participation of all intellectual and political trends in society in formulating the philosophy of university education for the members of the society and the environment and urging them to use the capabilities of the local environment and its institutions to achieve the goals of higher education and strengthen bridges of trust with productive, industrial and service institutions to crystallize new perceptions that serve the interests of the university on one hand and economic development institutions on the other hand. We also seek to highlight the current situation, identify the most important obstacles, and find solutions and ways to promote a sustainable productive university.

**Keywords:** Productive University, Scientific and Research Activities, Sustainable Development

\*المؤلف المرسل: محمد الهادي قاسي

## رؤية استر اتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين

#### مقدمة:

تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، وارتباط الجامعة بالمجتمع والبيئة التي توجد فيها ضرورة ملحة، حيث أن الجامعة لا توجد في فراغ، فلكل جامعة إقليم خاص تحيط بها ظروف جغرافية وبيئية تؤثر في طبيعته. وبمعنى آخر أن الجامعة من صنع المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى تسعى بأدائها إلى صنع إطاراته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية من خلال إسهامها في تخريج المورد البشري المدرب على أداء وظائف عدة في كافة المجالات المختلفة. الاتجاه العالمي الجديد سرعان ما غير إحداثيات العصر ومواكبة لهذا التحول الكبير طرأت عدة ملامح وتغيرات في مهام وأدوار الجامعة، وبعدما كانت مهامها تكمن في التدريس وتخريج الإطارات التي يحتاجها سوق العمل، أصبحت وظائفها الحالية تتمثل في التعليم وإجراء البحوث العلمية وتناول قضايا المجتمع وخدمته. علاوة عن هذا العصر الراهن ومعطياته فالجامعة ليست بمنأى عن هذا الغير والتحول الذي طال جميع ميادين الحياة في المجتمع.

## 1/الجانب المنهجي والنظري للدراسة:

### 1-1) الاشكالية:

إننا في عصر لا نستطيع أن نعيش بعيدين عما يدور في العالم من العديد من التحولات وتتمثل بعضها في تعدد مصادر المعرفة، وظهور وثورة الاتصالات وغيرها (محمد على نصر، ديسمبر 2003). وكل تلك التغيرات والتحولات وغيرها قد انعكست أثارها على الجامعات حيث لم تعد الجامعة مجرد مصدر تزويد الطلاب بالمعلومات والمعارف فحسب بل أصبح دورها أعمق وأشمل من ذلك حيث أصبح ينظر إليها على أنها قلاع ومنارات تعليمية وبحثية ومجتمعية. هذه التغيرات فرضت على الجامعات أن تحدث بها نقلة نوعية وكيفية، والتحول في أدوار الجامعة وحيث بمقدور الجامعة أن تكون المؤسسة التربوية والتعليمية والبحثية التي يقع على مسؤولياتها العمل على

استمرار التطور الحضاري للمجتمع من خلال المعلومات التي يولدها أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا نتيجة لبحوثهم لاكتشاف المزيد من القوانين الطبيعية والتطور الصناعي والاجتماعي والثقافي بهدف الجودة الشاملة.

كما هو معلوم أن للجامعات مكانة فريدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي المؤسسات الرئيسية المعنية على الصعيد العالمي بإنتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية والاجتماعية ونشرها، وتحليل قضايا السياسات العامة للبلاد، ويتزايد دورها يوما بعد يوم في مرافقة ومساندة كل مشاريع القطاعات التنموية بفضل اطاراتها من أستاذة وطلبة، وذلك من خلال توفير الجو العام من ارادة قوية وادارة محكمة وسن قوانين وتشريعات وتسهيلات تعزز مكانة الجامعة واطارتها ضمن أهداف تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال هذا العرض الشامل للجوانب التي نريد أن نبحث فها نطرح بعض التساؤلات الهامة.

### تساؤلات الدراسة:

- هل يوجد على مستوى الجامعات استراتيجية حرة لتفعيل العلاقة بين فضاءات الجامعة وقطاعات التنمية المستدامة ؟
- هل يعد سير مجربات العمل البحثي في الجامعات كفيل بتقديم مساهمات فعالة في التنمية المستدامة ؟

### 2-1) تحديد المفاهيم:

الاستراتيجية – العلمية: بدخول مصطلح الاستراتيجية ميادين متعددة كالسياسة والاقتصاد، بدأت تظهر وجهات نظر مختلفة حول مفهوم الاستراتيجية، إذ يعتقد البعض أن هذا الأخير مرتبط بالقرارات الذي يتم اتخاذها بغرض تحقيق أهداف معينة، ومن هذا المنظور أصبحت تعرف بأنها مجموع القرارات الهامة والمؤثرة التي تتخذها المؤسسة لتعظيم قدرتها على الاستفادة مما تتيحه البيئة من فرص ولوضع أفضل الوسائل لحمايتها (محمد أحمد عوض، 1999، ص11).

# رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين

وكتعقيب على هذه المفاهيم المتداولة نرى أن أحد المفكرين يجمع ما بين هذه المفاهيم في جملة شاملة وقصيرة حيث يقول: " إن الاستراتيجية ما هي إلا تحديد الأهداف طويلة الأجل وتخصيص الموارد لتحقيق تلك الأهداف (C.Kennedy.)". (2000, p29)

تعتبر الاستراتيجية حسب رأينا على أنها مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول مبدئيا نشاطات الجامعة بصورة شاملة وكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل وخطط ورؤى، ومتطلباته واتجاهات مساره لغرض الوصول إلى أهداف محددة ومرتبطة بمستقبل وأهداف الجامعة العلمية.

- التنمية المستدامة: يرى البعض أول ظهور لمصطلح التنمية المستدامة يعود إلى كل من الباحث الباكستني "محبوب الحق" وإلى الباحث الهندي" أمارتيا سن-Amartya Sanوذلك من خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1987م. فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اجتماعية اقتصادية لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق التنمية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، أكتوبر 1989، ص47).

والتنمية المستدامة حسب اعتقادنا هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي تمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي والتي تتحقق بالمستويات العالية للتعليم العالي وقدرتها على توجيه نشاطات الجامعة لخدمة كل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

## 3-1) الدراسات السابقة:

-دراسة النعيمي والنعيمي (2000) التي هدفت إلى استعراض الواقع الحالي ومشكلات الدول العربية في ميدان البحث العلمي، ومستوى التمويل وآليات التسويق وكذلك وضع استراتيجية بم لامح التسويق لنتائج البحث العلمي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأوصت بضرورة إيجاد جهة متخصصة في كل مؤسسة بحثية تتولى مهام تسويق البحث العلمي.

- دراسة العاجز وحماد (2011) التي هدفت وضع رؤية جديدة لدور البحث العلمي في المؤسسات والجامعات الفلسطينية لتحقيق شراكة فاعلة مع قطاعات الإنتاج في فلسطين، معتمدة على العوامل المؤثرة على أدوار الجامعات والتي أهمها: موارد مالية مستقلة، تسويق ناجح وفعال، اتجاه بحثي مؤثر، خطة استراتيجية واضحة.

## 2) العلاقة الاستراتيجية لمشروع الجامعات بالتنمية المستدامة:

يعد التعليم الجامعي البنية الأساسية لترسيخ دعائم التقدم العلمي، وأن التنمية التي لا تبني على مقومات علمية تدعمها وتطورها تظل في أخر المطاف تنمية هشة مفتقدة لأي أساس استراتيجي، ويعتبر البحث العلمي أحد المداخل الرئيسية التي تدعم بلورة تنمية إنسانية حقيقية.

لا يخف الارتباط الوثيق والتفاعل المفترض بين البحث العلمي وبالتنمية الوطنية، ويبدو أن الدول المتقدمة صناعيا متمكنة في ترسيخ هذا الارتباط والاستفادة منه لأقصى الحدود، حيث يعود التحسن في مستوى المعيشة وذلك بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتقني، بينما يعزي هذا التحسن بنسبة 20% إلى وجود رأس المال (يوسف يعقوب السلطان، الإسلام وتنمية العلم والبحث العلمي، الموقع الالكتروني لمركز فقه المعاملات الإسلامية ، الرابط: (http://www.kantakji.com/figh/files/research/22212.do

وتعتبر النشاطات البحثية الجامعية من أهم الأدوار الأساسية لمؤسسات التعليم العالى، وبلعب دورا مهما وحيوبا في حياتها كمؤسسات علمية وفكربة، حيث

# رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين

إنه من أهم المعايير الأساسية على الدور القيادي للجامعات بل إن سمعة الجامعات ومكانتها تقاس على أساس الأبحاث العلمية التي تنتجها وتنشرها. والجامعة لا يمكن أن تسهم في عملية التنمية إلا بتفعيل آليات عملها البحثي، نحو الاهتمام بقضايا ترتبط بالتنمية، عبر دراسات ميدانية لأنشطة المؤسسات في قطاعات الصناعة والزراعة وقطاعات التعدين والنفط وتوليد الطاقة وقطاعات الصحة والتعليم والتربية والخدمات وغيرها وتقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات وإبرام عقود تعاون للاستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية وتحسين الية العمل والنشاط التنموي (القصيبي، 2009، 120).

إن ارتباط البحوث العلمية الجامعية بمتطلبات التنمية في المجتمع في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها يعد أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم في عصرنا هذا الذي يحتل فيه البحث العلمي مكانة كبيرة في النواحي المختلفة ويتمثل في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسات المختلفة، بما يؤدي إلى تطويرها وزيادة مساهمتها في الدخل القومي الوطني (علي، 2004: 34).

## 3) ترسيخ مبدأ النشاطات العلمية الجامعية من أجل خدمة المجتمع والتنمية:

لقد أصبح البحث العلمي التطبيقي الذي يشارك في حل المشاكل التي تصادفها المؤسسات والصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى ركيزة ومنطلقا لكل تطور صناعي وتقدم اقتصادي في الدول المتقدمة بل وأضحى صناعة قائمة ويؤدي دورا كبيرا هاما في تقدم الصناعة والاقتصاد ونموها. ومما لا شك فيه أن نسبة كبيرة من البحوث العلمية في هذه الدول هي ذات صلة مباشرة بالتنمية، أو يعتبر ادخارا لمستقبل التنمية (منير حسين نايفة، 1999، ص 12)

وإن كان مثل هذا البحث والتعاون هاما بالنسبة للدول المتقدمة فهو بالنسبة للدول النامية وللمؤسسات فيها أكثر أهمية والحاحا إذ بواسطته يتم وضع

الخطط على أسس سليمة ومتينة، ويتم تفادي الأخطاء ودفع الخسائر وتحسين الأداء ورفع المردود (Maxence.L.Bertholet, 2007, p6). وإن نقل وتوطين التكنولوجية لا تأتي بشراء الجديد منها ، حتى وإن أصبحت عملية الحصول على التقنية الحديثة متاحة، فامتلاك التقنية يتطلب أكثر من مجرد توفير المال، باعتبار أن الحصول عليها بالشراء ليس هدفا بحد ذاته ، فالأهم هو توطين التقنية بكل ما يعني من استيعاب وتدريب وتأهيل الإطارات الوطنية واستغلال وتطوير لها ، وبما يناسب والظروف الاحتياجات المحلية. وفي هذا الشأن كانت هنالك إرادة قوية من طرف الدولة لتجسيد حقيقة مفهوم خدمة البحث العلمي لغرض تطوير التنمية وذلك كما نصت عليه المادة 3 من المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية الموافقة بتاريخ 27 فيفري 2008 والتي تقرر" يهدف البحث العلمي والتطوير إلى الجويدة البسمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد" (الجريدة الرسمية، 2008).

وانطلاقا من أهمية الجامعة وأهمية ما يمكن أن تقدمه بصفة عامة للقطاعات الإنتاجية بشكلها الواسع ومن أهمية وضرورة وجود علاقة وشراكة بين ما ينجز في الجامعة من بحوث ودراسات والقطاعات الأخرى بشكلها الواسع، لأن هذه العلاقة هي شرط التقدم وطريق نقل التكنولوجية والتحديث والتطوير، وإكساب القطاعات المختلفة والدولة بشكل عام القدرة على المنافسة دوليا إضافة إلى ما لهذه العلاقة من فوائد كثيرة يمكن أن تعود على التعليم والبحث العلمي الجامعي بفوائد كثيرة...

4) الاضطلاع بمهمة توجيه النشاطات العلمية للأساتذة والطلبة نحو مشاريع التنمية:

لم تعد الجامعات في عالمنا المكان المناسب لإعداد الأطر العلمية والتقنية التي يحتاج إليها المجتمع فحسب، بل هي اليوم مصدر المعرفة العلمية والأفكار

# رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لأراء عينة من الأساتذة الجامعيين

الناجمة عن البحوث العلمية وبخاصة ما يعرف بالعلوم والتكنولوجية المتقدمة ذات التطبيقات الصناعية والزراعية والطبية مثل التكنولوجية الحيوبة والإلكترونات الدقيقة وتكنولوجية المعلومات وغيرها، وفي عالم يشهد صراعا حادا بين الدول المتقدمة على أكبر الحصص في الأسواق التجاربة المحلية والدولية على حد سواء لحساب مؤسساتها الإنتاجية. لهذا الغرض سعت المؤسسات الإنتاجية إلى مد الجسور مع الجامعات وتوثيق الصلات مع أساتذتها وباحثها وطلابها لهدف التعاون في إجراء البحوث والدراسات لحسابها، كما شجعت الحكومات في العديد من الدول قيام هذه المؤسسات بتمويل مشاريع البحث العلمي من صناديق تؤسس لهذا الغرض وتمويل من مستحقاتها الضرببية بنسب معينة بدلا من دفعها إلى مؤسسة الضرائب. وباعتبار أن البحث العلمي يمثل نشاطا يتسم بالخلق والإبداع في فروع المعرفة المختلفة، ولذا على الجامعات الاهتمام البالغ بالبحوث وفق برامج واضحة واعتماد منهجية علمية يتقدم فها الأهم من المهم بحسب متطلبات المجتمع وتلبية حاجياته، وبما يواكب حركة تطور العلوم والتكنولوجية في العالم بحيث نبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون، مستفيدين من تجارب العالم المختلفة وتراكم خبراتها على أفضل وجه . وأصبح علينا واجبا أن نعد عقلية الطالب بحيث يتعامل مع المواقف والنظريات الجديدة، وأن يعيد تركيب معلوماته وتنظيمها (عبد الرحمان عيساوي، 1984، ص 13).

## 5) الرؤية المستقبلية الجزائرية في دعم التعاون العلمي الموجه لقطاعات التنمية:

أثبتت تجارب الماضي أن العلم يتجاوز كل الحدود الجغرافية والزمنية ولقد أدرك المسئولون على قطاع البحث العلمي في الجزائر بأهمية الشراكة العلمية مع الدول المتقدمة. وعليه جاء في المادة 39 من الجريدة الرسمية 11/89 لتاريخ 2 فيفري 2008 والتي تنص على " أن تتخذ الدولة كل الترتيبات اللازمة لتشجيع

التعاون الدولي في ميدان البحث العلمي"(الجريدة الرسمية، 2008). في هذا الشأن يؤكد القانون بأن" النشاط المكثف في مجال السياسة الخارجية والتعاون الدولي الذي تقوم به الجزائر خلال السنوات الأخيرة يخلق فرصا جديدة في مجال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف "ويضيف نفس القانون بأن" التعاون العلمي الدولي عاملا هاما لنجاح سياسة البحث حيث جوهر نشاط البحث ذاته يشجع على إزالة الحواجز وانفتاح على العالم الخارجي على الصعيد الوطني والجهوي والدولي." وعليه اتخذت بعض الآليات لتحقيق ذلك ونذكر على سبيل المثال ما يلى:

- تعزيز الروابط بين المؤسسات الوطنية بتشجيع التنقل بين الجامعات والتنقل من الجامعات إلى مخابر البحث ومساهمة هذه الأخيرة في مدارس الدكتوراه وكذا مساهمة الصندوق الوطنى للبحث FNR في التكفل بهذا الإجراء.
- إضفاء الطابع الجهوي على التعاون الجامعي وفي ميدان البحث وذلك عن طريق التحسين الملموس للجهاز التنظيمي القائم، لاسيما تدعيم مشاركة الجزائريين المعنيين قانونا في اللجان الجهوية للتوجيه وإنشاء لجان مختلطة خاصة بالتعاون العلمي على المستويين الجهوي والدولي وكذا تركيب شبكات حسب المواضيع والاختصاصات وتنقل الباحثين الشباب وتسجيل ميزانية في كل مؤسسة من أجل التكفل بهذا الإجراء. ولكن رغم النقائص والانتقادات المسجلة خلال الفترة السابقة لصدور قانون 1998 فاتسمت الفترة التالية بالتفاؤل وذلك من خلال الإجراءات والإرادة الجديدة والتي حققت مجموعة من النتائج في مجال التبادل العلمي.

## 6) العقبات التي تحول دون مساهمة مخابر البحث الجامعية في التنمية:

يقصد بالعقبات في مجال البحوث العلمية تلك الموانع أو الحواجز العلمية التي تؤثر سلبا على المقيام بالنشاط البحثي ، وتؤثر كذلك سلبا على المخرجات الفعلية للبحث (أبو عرفة وأخرون، 2004) ، وفي هذا السياق وبالرجوع إلى بعض

# رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الجامعين

الدراسات تسنى لنا التعرف على بعض جوانب هذه المعوقات التي تحول دون تحقيق مجرى البحث العلمي بكيفية دقيقة وسليمة، وبالاطلاع على الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي حيث تتشابه إلى درجة كبيرة الظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تشابها كبيرا بينها يمكن أن نستخلص أن المشكلات أو المعوقات التي يعاني منها البحث العلمي في الجزائر ما يلى:

- 1- قلة الباحثين القادرين على إدارة البحوث العلمية، قلة الميزانية المخصصة، عدم وفرة المراجع والمصادر المعلوماتية، عدم توفر المختبرات والتجهيزات، غياب التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي التأثير السلبي للعلاقات الاجتماعية وعدم استقرار الباحثين.
- 2- استمرار تدني الدعم المادي، عدم جدية النظر لدور البحث العلمي وللجوء إلى الخبرات الأجنبية وعدم وجود سياسة واضحة المعالم وكذلك عدم وجود آليات مناسبة لربط نشاطات ومخرجات البحث العلمي وغياب حوافز الاستثمار فيها، ضيق السوق المحلية لترويج نتائج البحث العلمي والتقني وأخيرا غياب خطة شاملة تأخذ في الحساب الظروف المحلية والإقليمية والدولية.(الجمالي فوزية الباقي وكاظم على مهدى، 2005. ص45)
- 3- تغير القيادات بمؤسسات الدولة على فترات صغيرة أو عدم وجود سياسات واضحة تجاه البحث العلمي (الجمالي فوزية الباقي وكاظم على مهدي، 2005. ص39).
- 4- ندرة الخبرات في مجال البحث العلمي والتطوير، ضعف وعي المجتمع بأهمية ودور البحث العلمي وضعف الطلب الفعال على أعمال البحث والتطوير العلمي، والتحديات الناجمة عن قيود خارجية وداخلية كتلك المتعلقة بقيود المجتمع ككل وأخرى تتعلق بمخابر وأسرة البحث (الحمودي خالد بن عبد الرحمن وآخرون، نوفمبر 2000، ص 19)

5- معوقات إدارية ومالية، ومعوقات تتعلق بالبشر ومعوقات تتعلق بالتعاون بين الباحثين والمؤسسات الأخرى (الخليفة ناصر صالح، 1999، ص31).

### 7)التجارب العالمية للجامعات المنتجة وسبل الاستفادة منها:

التجربة البريطانية: تعتبر تجربة جامعة مانشستر MANCHESTER ناجحة، إذ يعتبر هذا المعهد من المعاهد الأوروبية المتميزة في مجالات الهندسة الميكانيكية والهندسة الكيميائية والأجهزة الرقمية وعلم المواد، لقد أنشأت الجامعة شركة " أومسيت" القابضة (UMIST) من أجل تسويق نتائج البحوث وزيادة التعاون مع القطاع الخاص وإقناعه بإمكانات الشراكة وبيع تراخيص حقوق الملكية والإشراف على بحوث الجامعة المدعمة.

التجربة اليابانية: سارعت الجامعات اليابانية بترسيخ مبدأ الجامعات المستدامة وذلك من خلال تعزيز التعاون المشترك بين الجامعات والمجتمع من خلال الحرم الجامعي (الخطيب، 2008، ص188)، وذلك من خلال اعطاء الفرص للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا الى المصانع الصغيرة والمتوسطة والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب اضافية في المؤسسات الانتاجية مقابل خبراتهم وبحوثهم. بالإضافة الى تطوير تبادل المعلومات بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية باختلاف أنواعها وسهولة تنقل الأساتذة بين الجامعات والمؤسسات لا جراء البحوث المشتركة وبتحويل ابداعات واختراعات الجامعة.

تجربة هارفارد الامريكية: تعتبر جامعة هارفارد من أولى الجامعات في التصنيف العالمي للجامعات في العشر السنوات الأخيرة وهي النموذج الكبير في الرصانة العلمية في الولايات المتحدة من خلال التجارب التي خاضتها في المشاريع التنموية للبلاد والتي تمثلت (www.green.harvard.edu) في التدخل الميداني البحثي لصالح المجتمع من خلال زيادة الكفاءة واستخدام الموارد المتجددة وتقليل انتاج النفايات والمواد الخطرة، تبنى استراتيجية التنمية المستدامة في كافة برامجها التعليمية

# رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لأراء عينة من الأساتذة الجامعيين

والبحثية، دون التفريط في توجيه النشاطات العلمية نحو مجالات صحة النظام البيئي والاهتمام بالتنوع الحيوي.

اا/الجانب التطبيقى:

1/ المناهج والتقنيات المستخدمة في الدراسة:

### 1-1) المناهج المستخدمة:

استعملنا في الورقة البحثية المنهج الوصفي والذي يهتم بوصف الظاهرة والتعبير عنها سواء كميا أو كيفيا، ومعرفة الظروف السائدة. والمؤكد أن الباحث في علم الاجتماع لابد له أحيانا من الرجوع إلى الماضي الممتد ودراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق وعليه وظفنا المقاربة التاريخية من خلال اعتمادنا على الوثائق من كتب ورسائل وقواميس...الخ. وباعتبار المنهج المقارن تجربب غير مباشر يتم من خلاله الكشف عن مختلف الارتباطات السببية بينها، أي أن المقارنة تقوم على المشابهة والمماثلة بين وسيلتين وهذا لتوضيح وقياس فعالية الواحدة بالنسبة للأخرى.

### 1-2/تقنيات جمع وتحليل المعطيات:

تختلف أدوات ووسائل جمع المعطيات الميدانية باختلاف موضوع الدراسة وكذا باختلاف المنهج المستعمل في هذه الدراسة والتي جاءت ترتيبا على النحو التالى:

أ- استبيان خاص بالأساتذة الباحثين: هي عبارة عن توظيف مجموعة من وشملت هذه الاستمارة على مجموعة من الأسئلة مقسمة حسب المحاور الآتية: (بين مغلق ومفتوح ومركب)، وبيانات عامة عن المبحوثين.

ب- المقابلة: تعتبر المقابلة من أهم الوسائل البحثية لجمع المعلومات وهي عملية اجتماعية تحدث بشخصين، وفي هذا الصدد أجرينا المقابلة بطريقة غير انتقائية مع مجموعة من الأساتذة حسب معارفنا، وشملت المقابلة على ستة أسئلة مفتوحة وخلالها كان هناك نقاش مفتوح مع المعنيين بكيفية سلسلة ومرتبة.

### 1-3/ المعاينة:

تمثل العينة وحدة إحصائية للمجتمع الكلي ونظرا لطبيعة الموضوع، ارتأينا أن تكون العينة القصدية الأمثل لدراسة الموضوع المتناول. وعليه سعينا من خلال مجهود مكثف وبفضل زملاءنا توزيع الاستمارة المقابلة على أساتذة جامعة البويرة،. وفي الاخير تمكنا من الحصول على 74 اجابات لاستمارة البحث من أصل 110 وذلك خلال مدة شهر تقريبا -اكتوير 2022- والتي شملت عدة مجالات وتخصصات علمية منها تخصصات العلوم لتجريبية والدقيقة والطبيعية ومنها ايضا تخصصات العلوم الانسانية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

2) نتائج الدراسة:1-2 البيانات الشخصية

النسبة	التكرار	عدد سنوات	النسبة	التكرار	الرتبة الجامعية
		الخدمة			
10.81	8	3-1	9.46	7	استاد مساعد (أ-ب)
54.05	40	10-4	58.10	43	استاذ محاض(أ-ب)
35.13	26	11 فما فوق	32.43	24	استاذ التعليم العالي

# رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لأراء عينة من الأساتذة الجامعيين

100	74	00	100	74	المجموع
-----	----	----	-----	----	---------

يتبين من خلال الاطلاع على بيانات الجدول أعلاه أن نسبة معتبرة من أفراد العينة-58.10%- هم من فئة الاساتذة المحاضرين سواء من الصنف "أ" أو الصنف "ب" وهم في من حاملي شهادة الدكتوراه الجدد أو من القدماء، ثم تلها نسبة 32.43% من رتبة أساتذة التعليم العالي، وفي الغالب أن هؤلاء من الرتبتين (محاضرين وأساتذة) لهم خبرة وأقدمية في سلك التعليم العالي ومن العارفين بجو وحال الجامعات سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال تواصلهم العلمي والبحثي والأكاديمي.

### 2-2/تحليل نتائج البيانات العامة

موافق	موافق غير موافق		مو	الأسئلة
%	ت	%	ت	
33.78	25	66.21	49	هل تعتقد أن توجه الجامعة نحو مشاريع
				التنمية المستدامة مرتبط بإصلاح التعليم
				الجامعي
41.89	31	50.10	43	هل تعتقد أن اخفاق مشروع الجامعة نحو
				التنمية المستدامة بعلاقة مع ادارة الجامعات
27.02	20	72.97	54	هل ترى أن سياسة وفلسفة التعليم العالي عقبة
				في تحول الجامعة إلى خدمة المجتمع
43.24	32	56.76	42	هل ترى أن القوانين والتشريعات الخاصة
				بالجامعات وراء فشل تقديم الدعم للمؤسسات
				الاقتصادية المختلفة للبلاد
31.08	23	68.92	51	هل تدعم فكرة اصلاح المقررات والبرامج
				التعليمية الجامعية نحو مشروع تشاركية

				الجامعة مع القطاع الحاص والقطاع العام
39.19	29	60.82	45	هل تعتبر أن انتاجية البحوث العلمية الجامعية
				كافية وتصب نحو مشاريع خدمة المجتمع
41.90	31	58.10	43	هل أن توجه الجامعة نحو المشاريع التنموية
				للبلاد مرتبط بالجو العام السائد على مستوى
				المؤسسات الجامعية
29.73	22	70.27	52	هل تعتبر غياب الحافز المادي والمعنوي لدى
				الأساتذة الجامعيين له دخل في توجه الجامعة
				نحو تعزيز جسور الثقة والدعم لاهتمامات
				المشاريع التنموية التابعة للمؤسسات
				الاقتصادية
39.19	29	60.81	45	هل تعتقد أن وفرة القاعدة البنكية المعلوماتية
				الورقية والالكترونية الخاصة بالجامعية وراء
				فشل سير البحوث العلمية الجامعية الموجهة
				للاهتمامات التنموية للبلاد
31.08	23	68.91	51	هل تعتبر ندرة المعدات والتجهيزات والمختبرات
				العلمية التابعة للجامعة له علاقة في ربط
				المشاريع البحثية الجامعية بانشغالات
				القطاعات الانتاجية والخدماتية للبلاد
40.54	30	59.46	44	هل يعود غياب ثقافة الجامعة المنتجة
				التشاركية في خدمة المجتمع لدى الادارة
				الجامعية ولدى أعضاء هيئة التدريس عائقا في
				استراتيجية الجامعة نجو خدمة المجتمع

رؤية استر اتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لأراء عينة من الأساتذة الجامعين

41.89	31	50.11	43	هل تعتبر ثقل الاعباء التدريسية لدي اعضاء
				الهيئة التدريسية وراء فشل الاعمال البحثية
				التي تخدم المشاريع التنموية للمؤسسات
				الاقتصادية
29.73	22	70.27	52	هل تعتقد أن غياب الثقة لدى المؤسسات
				الانتاجية والاقتصادية وراء فشل سير البحوث
				العلمية الجامعية
43.24	32	56.76	42	هل غياب المعارض العلمية (science-expo)
				لعرض النشاطات والانجازات العلمية الحالية
				والمستقبلة التابعة للجامعة تقف وراء فشل
				تعزيز روابط التواصل مع المؤسسات
				الاقتصادية المختلفة

تبين لنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن أداء الجامعة ووضعها الحالي يستدعي التدخل لمراجعة عدة جوانب التي تبدو على أنها على أكثر من جبهة، حيث ألحت نسبة 66.21% من المبحوثين بشدة على ضرورة التوجه لإصلاحات العليم العالي، وأن مجالات الإصلاحات تتضمن عدة جوانب سواء تعلق الأمر بإدارة وفلسفة الجامعة-72.97% أو في البرامج والمقررات -89.92، ونفس الشيء فيما يخص القوانين والتشريعات- 56.76% وكذا الشأن فيما يخص إدارة إجراءات البحوث العلمي الجامعية الموجهة نحو خدمة التنمية -60.28% حيث جاءت كل النسب المعبرة عن حزمة هذه الإصلاحات بمعدلات مرتفعة.

إن المتمعن في هذه النتائج يستخلص أن الجامعات بعيدة كل البعد عن وظيفتها الأولى المتمثلة في دعم التنمية الاقتصادية للبلد وذلك بنسبة 60.82%

وهذا نتيجة ضعف إبرام المخابر البحثية لعقود شراكة مع مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا ما تأكده نسبة 70.27% من المبحوثين الذين أكدوا على ذلك. والأكيد أن هذه الجامعات لا تعمل وفق رؤية واضحة وتدبير سليم لمد يد العون للقطاعات الاقتصادية من خلال البحوث العلمية وهذا نظرا لعدم وجود إدارة ماهرة تبني لنفسها آليات وذلك من خلال تشكيل هيئات تتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص والعام وتتكفل بالصيغ القانونية والتعاقدية لإجراء بحوث علمية لصالحها لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التنموية كتحسين المنتوج الوطني وخفض تكلفته ورفع النوعية ومنافسة السوق العالمية وهذا ما عبرت عنه نسبة وخفض تكلفته ورفع النوعية مستقلة تتكفل بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية والخدمية على مستوى المخابر العلمية الجامعية.

إن غياب الخطط والاستراتيجيات لا يسمح بإضفاء جو من الأريحية للأساتذة الباحثين في تقديم كل المساعدات في دفع وتيرة البحث العلمي ومشاريعهم مادام أنهم يفتقدون حق التدخل على شكل فردي أو ثنائي أو جماعي لإبرام عقود شراكة مع القطاعات الاقتصادية وهذا تلبية لرغباتهم وميولا تهم وتخصصاتهم، وفي نفس الوقت يحد من البحث العلمي سواء من الناحية الكمية والنوعية ويقلص معدل الشراكة مع القطاع الاقتصادي الذي يجد نفسه أمام مواضيع لا تخدم مشكلاته الحقيقية والتي هو بحاجة إلها حيث سجلنا 58.10% من المبحوثين أكدوا أن الاخفاق مرتبط بإدارات الجامعات.

وعن طبيعة الأسباب التي تعيق مساهمة الجامعات في البحوث العلمية لصالح المؤسسات الاقتصادية المختلفة فهي متعددة، أولها إرساء تقاليد جديدة على مستوى الجامعات تهتم بالطرح الجماعي لوظيفة الجامعة وضمن استراتيجية واسعة، إذ يعتبر مشكل ندرة المعدات والتجهيزات والمختبرات العلمية التابعة للجامعة له سببا في ربط المشاريع البحثية الجامعية بانشغالات القطاعات

# رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لأراء عينة من الأساتذة الجامعيين

الانتاجية والخدماتية للبلاد وذلك بنسبة 68.91%. وبالعودة إلى طبيعة الأسباب التي تعيق ذلك فيطغى عائق وفرة القاعدة البنكية المعلوماتية الورقية والالكترونية الخاصة بالجامعية الذي يعتبر سببا في فشل سير البحوث العلمية الجامعية الموجهة للاهتمامات التنموية للبلاد اللازمة التي تسمح بتقديم إضافات لصالح المؤسسات الاقتصادية وذلك بنسبة 60.81%، في حين المشاكل الأخرى (العوائق) كغياب ثقافة المعارض العلمية (science-expo) لعرض النشاطات والانجازات العلمية الحالية والمستقبلية التابعة للجامعة وكثرة الأعباء التدريسية للأستاذ فهي أيضا جاءت بنسب معتبرة.

#### 3/ الخاتمة:

لا يخف لأحد على الدور الطلائعي والعلاقة القوية بين مؤسسة الجامعة والبحث العلمي من جهة، وبين التنمية من جهة أخرى. وإذا كان البحث العلمي أحد أدوار الجامعة التقليدية، فإن أهداف الجامعة العصرية تتمثل على أنها المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في الوقت الراهن، ويعد أيضا الموجه الرئيسي لتحقيق رفاهية المجتمع والمواطن من خلال الأبحاث العلمية المرافقة لاهتمامات القطاع العام والقطاع الخاص، كما تساعد على فتح المشاريع والأفاق الجديدة ووضع الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع وزيادة خلق الثروة البشرية والثورة الاقتصادية على حد سواء. وتتمثل أيضا اهداف الجامعة في خلق فرص عمل واستيعاب العمالة في سوق العمل، والزيادة في الصادرات والتقليل من الواردات من خلال المشاريع البحثية الموجهة لأهداف التنمية المختلفة البلد.

للجامعة الحالية أهداف وتحقيقها مع التحولات العالمية المتسارعة إلا بارتباطها بالتنمية، وهذا يعني خلق رؤية واستراتيجية جديدة من داخل الجامعة والى خارج فضاءاتها، وتفعيل أرضية صلبة تقوم على المشاركة الفعالة من خلال توفير الأليات والأدوات الكافية وضبط السير المحكم لفعاليات المشاريع البحثية الموجه

نحو أهداف التنمية المستدامة، دون الافراط في توفير الميزانيات اللازمة مع تحسين وترقية مكانة الجامعة وكافة الاطارات التابعة لها، بالإضافة الى تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني وكافة المؤسسات الأخرى.

### ا. المصادر باللغة العربية:

- 1) الخطيب سعيد محمد. (2003). الجامعات الافتراضية، نماذج حديثة. عالم الكتب الحديث. الاردن.
- 2) محمد احمد عوض: (1999)، الإدارة الاستراتيجية الأصول والأسس العلمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 3) القصبي، راشد. (2000). نحو تطوير التعليم الجامعي. دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة. نهلة، دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله. رسالة ماجستير. الجامعة السالمية. غزة.
- 4) أبو عرفة وآخرون. (2000). خطط وأولويات البحث العلمي في دول مجلس الخليج. ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- 5) الجمالي فوزية عبد الباقي وآخرون. (2005). "معوقات البحث لدى أساتذة كليات التربية ومقارنها بمعوقات أساتذة التربية بجامعة السلطان قابوس. الندوة العلمية المشتركة الثالثة. البحث العلمي في كليات التربية الواقع والأفاق. مسقط.
- 6) شرابي عبد العزيز. (2002). "علاقة الجامعة بالمؤسسات". المؤتمر العربي. الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية. القاهرة. مصر.
- 7) الحمودي خالد بن عبد الرحمن وآخرون (نوفمبر 2000). "دعم تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية: تجربة مراكز البحوث في جامعة الملك سعود". ندوة البحث العلمي في دول مجلس الخليج العربية. الواقع والمعوقات والتطلعات. الرياض.

# رؤية استراتيجية لترسيخ مشروع الجامعات من أجل التنمية المستدامة دراسة سوسيولوجية تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين

- 8) الخليفة ناصر صالح. (1999). " البحث العلمي في المصلحة العامة" مجلة التدريب والتقنية. العدد الثامن.
- 9) عبد الرحمان عيساوي. (1984). القياس والتجريب في علم النفس التربية. دار النهضة العربية. بيروت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (أكتوبر 1989). مستقبلنا المشترك. ترجمة محمد كامل عارف. عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكوبت. العدد142.
- 10) علي، نبيل (2004) الجامعة ومجتمع المعرفة، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية، جامعة عين شمس.
- 11) محمد على نصر. (ديسمبر 2003). "رؤية مستقبلية لجامعة المستقبل في الوطن العربي في ضوء متغيرات وتحولات الحاضر والمستقبل ". المؤتمر القومي السنوي العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي. جامعة المستقبل في الوطن العربي. جامعة عين شمس. القاهرة. دار الضيافة.
- 12) منير حسين نايفة.(1999). التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين. توظيف الكفاءات العربية المهاجرة في تطوير المعرفة والتكنولوجيا. ALECSO. تونس.
  - 13) نشرية الجريدة الرسمية: العدد 10. الصادرة بتاريخ 27 فيفري (2008).
- 14) يوسف يعقوب السلطان: الإسلام وتنمية العلم والبحث العلمي. الموقع الالكتروني لمركز فقه المعاملات الإسلامية ، الرابط:

http://www.kantakji.com/fiqh/files/research/22212.do

### اا.المصادر باللغة الأجنبية:

15) C.Kennedy. (2000). Les idées essentielles des auteurs les plus cités. Edition Maxima, Paris.

- 16) Maxence L.Bertholet. (2007) Rapport sur la valorisation de la recherche. inspection générale de l'administration de l'éducation nationale et de la recherche. Paris
- 17)www.green.harvard.edu